الصباح الاقتصادية
12
العدد 2576 - السنة التاسعة
الأربعاء 26 ذي الحجة 1437 - الموافق 28 سبتمبر 2016
Wednesday 28 September 2016 - No.2576 - 9th Year

خلال افتتاح مؤتمر «يوروموني الكويت 2016»

الهاشل: المصارف المحلية احتوت الآثار المؤلمة لصدمة أسواق النفط

البنك المركزي بذل جهوداً كبيرة للحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في الأوقات العصيبة

البيئة الاقتصادية الضعيفة ستضع النظام المصرفي تحت ضغوط كبيرة

المركزي الكويتي لا يدخر جهدا في تطوير نظامه التنظيمي والرقابي

محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل

قال محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل أمس الثلاثاء إن المصارف المحلية تمكنت حتى الآن من احتواء الآثار المؤلمة لصدمة أسواق النفط الأخيرة مضيفا ان قدرة هذه المصارف على المرونة والتحمل «ليست إلى ما لا نهاية».

وأضاف الهاشل في كلمته خلال افتتاح مؤتمر (يوروموني الكويت 2016) ان البيئة الاقتصادية الضعيفة ستضع النظام المصرفي تحت ضغوط كبيرة على الرغم من ان (المركزي) الكويتي لا يدخر جهدا في تطوير نظامه التنظيمي والرقابي.

وأوضح ان التنظيم المالي ليس كافيا لوحده لأنه يتسم بالمحدودية كأداة لمعالجة قضايا الاقتصاد الكلي مبينا ان النظام المصرفي وبغض النظر عن مدى استقراره ليس الا مكون من مكونات المشهد الاقتصادي العام وبالتالي استقراره لا يغني عن إجراء إصلاحات وهيكلية شاملة.

وذكر ان المصدات المالية التي تمتلكها الكويت وانخفاض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي يمنحان فرصة للقيام بالإصلاحات الاقتصادية بشكل متدرج مع المحافظة على النشاط الاقتصادي المطلوب.

وأكد الهاشل في هذا السياق ان الانتعاش المتواضع الذي شهدته اسعار النفط منذ مطلع العام الجاري لا ينبغي ان يشكل مبررا للشعور بالرضى او التراخي في إجراء إصلاحات مالية وهيكلية شاملة من شانها ان تمكن في نهاية المطاف دولة الكويت من عدم الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.

وذكر ان ترشيد الانفاق وزيادة الإيرادات غير النفطية وتعزيز دور القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد بوجه عام هي بعض المجالات القليلة التي ستظل بحاجة إلى اهتمام متواصل منوها بالجهود الكبيرة والمتواصلة التي يذلها (المركزي) للحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في الأوقات العصيبة.

وافاد بان الاستقرارين المالي والنقدي يشكلان محوران اساسيان ضمن اهداف واغراض (المركزي) الذي استطاع بسياساته النقدية والرقابية الحصيفة المحافظة عليهما وترسيخهما بكفاءة مشهودة لافتا إلى «ان تحقيقهما وإن كان ضروريا فهو ليس كافيا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي العام».

وبين ان الإصلاحات الاقتصادية هي الشرط الأساسي المطلوب الذي سيساعد على زيادة الإيرادات وتحقيق التنويع الاقتصادي وخلق بيئة اقتصادية مستقرة ملائمة لخلق فرص عمل وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

واكد ان النظام المصرفي في الكويت ظل في حالة مستقرة رغم البيئة الاقتصادية المليئة بالتحديات موضحا ان من مؤشرات ذلك الاستقرار مواصلة التراجع المضطرد لنسبة القروض غير المنتظمة لدى البنوك حيث انخفضت بنهاية ديسمبر 2015 لمستوى تاريخي لايتجاوز 2ر4 في المئة مقابل 8ر11 في المئة عام 2009 ما يدل على التقدم الملموس الذي شهدته البنوك في تنظيف ميزانياتها.

واشار إلى ارتفاع معدل التغطية للقروض غير المنتظمة 204 في المئة متخطيا بكثير النسبة المسجلة عام 2007 اي قبل الأزمة المالية والبالغة حينها 87 في المئة موضحا بخصوص نسبة تغطية السيولة ان «مصارفنا تتخطى بشكل مريح الأدنى القياسي والبالغ 100 في المئة لعام 2019».

واضاف ان صافي دخل البنوك سجل نموا ايجابيا في وقت تواجه فيه البنوك العالمية ازمة حادة وانخفاضا في ارباحها وسط بيئة اسعار فائدة منخفضة.

وتابع ان النظام المصرفي الكويتي استمر على قوته التي شهدها خلال الاعوام الماضية محققا على جانب مؤشر كفاية رأس المال معدلا بلغ 7ر17 في المئة متخطيا بشكل كبير متطلبات الحد للنسبة التي تحددها تعليمات البنك المركزي البالغة 5ر12 في المئة لعام 2015 و13 في المئة لعام 2016.

وذكر ان نسبة الرفع المالي للبنوك بلغت نحو 9ر7 في المئة وهي اعلى بكثير من المعيار العالمي البالغ 3 في المئة مشيرا الى تسجيل الائتمان المصرفي نسبة نمو جيدة بلغت نحو 5ر8 في المئة خلال 2015.

وأكد ان ذلك يشير الى الجهد الذي اولاه (المركزي) واهتمامه بالاستقرار المالي حيث لم يشكل باي حال من الأحوال عائقا أمام قدرة البنوك على دعم النشاط الاقتصادي في الكويت بل على خلاف ذلك «نعتقد بان سلامة نظامنا المصرفي مكن البنوك من مواصلة نشاطها الاقراضي رغم تحديات البيئة الاقتصادية».

وقال إن الضغوط في القطاع المالي يمكن ان تاتي من مصادر مختلفة كما انه من الصعوبة بمكان التنبؤ بالتوقيت والمكان الذي قد ينبع منه الاضطراب.

وتطرق الهاشل إلى مجموعة من الاضطرابات التي عانت منها الأسواق المالية خلال الأعوام الأخيرة ومنها في عام 2013 مع بداية وقف سياسات التيسير الكمي في الولايات المتحدة الأمريكية وفي عام 2014 كان انهيار اسعار النفط وفي 2015 كان إعادة التوازن للاقتصاد الصيني.

وبين ان العام الحالي شهد الاستفتاء بشان خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي موضحا ان تلك الأحداث وإن كانت متباينة من حيث مصادرها الجغرافي او الأسباب التي ادت لحدوثها إلا انها جميعا نتج عنها اضطرابات بالغة في الأسواق العالمية.

وافاد بان مهمة ضمان المرونة لنظام مصرفي قادر على تحمل الصدمات بكافة انواعها ومصادرها ليست بالأمر السهل حيث ان هذه الصدمات ليست خارجية المصدر فقط بل ان النظام المصرفي نفسه هو في حالة من التغير المتواصل لاسيما وسط مناخ من المخاطر المتطورة والمتزايدة التي ترجع في جزء منها إلى الابتكارات المالية.

وشدد الهاشل على ضرورة تطوير الإطار التنظيمي للقطاع المصرفي بشكل دائم ومستمر مشيرا الى ان (المركزي) الكويتي ومن هذا المنطلق قام خلال الأعوام الأخيرة بتحديث الأنظمة القائمة لديه بما يتماشى مع افضل الممارسات العالمية اضافة لتبنيه وتطبيقه المعايير الرقابية الجديدة الصادرة عن لجنة (بازل) للرقابة المصرفية.

واستعرض الهاشل بعض الخطوات التي اتخذها (المركزي) إزاء ذلك حيث قام بتعزيز نظام كفاية رأس المال عن طريق تحديد مستويات اعلى وجودة افضل لرأس مال المصارف الكويتية لتقوية قدرتها على امتصاص الخسائر كما وضع متطلبات اضافية لراس مال البنوك ذات الاهمية النظامية.

واوضح ان المتطلبات الإضافية بشان المصدات الراسمالية التحوطية والمصدات الراسمالية لمواجهة التقلبات الدورية ستمكن البنوك من الحفاظ على مصدات مالية إضافية تساعدها على احتواء المخاطر.

ولفت الى تطبيق معيار نسبة الرفع المالي لضمان ان البنوك لا تقوم بالإقراض بشكل مفرط فضلا عن تطبيق معيارين جديدين للسيولة هما معيار تغطية السيولة ومعيار صافي التمويل المستقر ويهدفان إلى تحسين قدرة البنوك على تحمل ضغوط السيولة وجعل هيكل التمويل لديها اكثر استقرارا.

وقال الهاشل إن «وظيفتنا الإشرافية تعطينا المرونة والسرعة للتخفيف من حدة المخاطر الناشئة قبل ان تتحقق» مبينا انه ورغم هذه الجهود «فإننا ندرك عدم قدرة السلطات الرقابية على التنظيم والإشراف على كافة جوانب العمل المصرفي».

وافاد بان البنوك يجب ان تتحمل المسؤولية الأولى والرئيسية عن ممارستها لأنشطتها وانه نظرا للأهمية القصوى لثقة جمهور المتعاملين فإنه لايمكنها ان تتقبل وتتحمل تداعيات العمل في ظل حوكمة ضعيفة وغياب للثقافة إدارة المخاطر.

واضاف في السياق ذاته ان (المركزي) اصدر توجيهات للبنوك لجعل مستوى الحوكمة لديها اكثر قوة وذلك بدعم من ضوابط رقابة داخلية قوية وإدارة مخاطر حصيفة وامتثال دقيق للقوانين والنظم والتعليمات التي تنظم أعمال هذه البنوك.

وبين ان الامتثال لإجراءات (المركزي) التنظيمية ينضوي على تكلفة مالية بالنسبة إلى البنوك إلا ان كلفة اي أزمة مالية تفوق ذلك بكثير مع الأخذ بالاعتبار ان تكلفة تلك الأزمات لها تداعيات تتخطى البعد المالي لها.

وشدد الهاشل على ضرورة تعزيز قدرة المصارف في اوقات الرواج وكلما سنحت الأوضاع إذ ان قيام البنوك بذلك يعزز مصداتها المالية وبالتالي يكون بنك الكويت المركزي ومن خلال تدابيره الاستباقية قد مهد الطريق امام المصارف الكويتية لمواجهة تحديات انخفاض اسعار النفط من موقع قوة.

وذكر «انه لولا المصدات المالية القوية والجيدة التي تم بناؤها في اوقات الرفاه لما كان القطاع المصرفي الكويتي قادرا على الصمود في وجه الضغوط والأزمات بشكل جيد».

وعن الابتكارات المالية اوضح الهاشل ان التكنولوجيا الحديثة تعمل على توفير الخدمات المالية الرسمية على نطاق واسع بطال الملايين من العملاء الذين لايمكنهم الوصول الى الخدمات المصرفية.

واشار الى ان دولة الكويت حققت بالفعل مستوى لافتا من الشمول المالي وفق المعايير الدولية فالبيانات المتوافرة من البنك الدولي كشفت أن 8ر86 في المئة من السكان فوق سن 15 عاما في الكويت لديهم حسابات في مؤسسات مصرفية مقارنة بمتوسطه المتواضع في منطقة الشرق الأوسط البالغ نحو 14 في المئة.

وبين أن مخاطر الامن الالكتروني اصبحت تشكل وبصفة متزايدة جزءا اساسيا من المخاطر التشغيلية للبنوك فحوادث القرصنة المختلفة حول العالم توضح بان عمليات الاحتيال والتزوير يمكن ان ترتكب عن بعد وبشكل سريع وعلى نطاق واسع.

وانطلقت اليوم فعاليات الدورة الثامنة لمؤتمر (يوروموني الكويت 2016) الذي يستمر يوما واحدا تحت عنوان (مواجهة تحديات الابتكار المالي والاصلاح) حيث يسلط الضوء على عدد من التحديات المهمة التي تواجه الاقتصاد الوطني والاقليمي والعالمي.

التنظيم المالي ليس كافيا لوحده لأنه يتسم بالمحدودية كأداة لمعالجة قضايا الاقتصاد

النظام المصرفي مكون من مكونات المشهدالعام واستقراره لا يغني عن إجراء إصلاحات هيكلية شاملة

المصدات المالية التي تمتلكها الكويت وانخفاض نسبة الدين العام يمنحان فرصة للقيام بالإصلاحات الاقتصادية بشكل متدرج

صافي دخل البنوك سجل نموا ايجابيا في وقت تواجه فيه البنوك العالمية أزمة حادة وانخفاضا في أرباحها وسط بيئة أسعار فائدة منخفضة

الرفع المالي للبنوك بلغ نحو 9.7 في المئة وهو أعلى بكثير من المعيار العالمي البالغ 3 في المئة

«المالية»: اقتصادنا يعاني اختلالات هيكلية

وكيل وزارة المالية الكويتي خليفة حمادة

قال وكيل وزارة المالية الكويتي خليفة حمادة اليوم الثلاثاء إن الاقتصاد الكويتي يعاني اختلالات هيكلية ناجمة عن تراكمات الفت على كاهل المالية العامة للدولة الدور الإساسي في التنمية الاقتصادية.

وأضاف حمادة ممثلا لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة الكويتي انس الصالح في كلمته خلال افتتاح مؤتمر (يوروموني الكويت 2016) ان تلك الاختلالات تتمثل في مجموعة جوانب متداخلة تتعلق باتساع دور الحكومة في النشاط الاقتصادي وما يصاحب ذلك من بيروقراطية متضخمة وإجراءات معقدة تضعف العملية الإنتاجية.

وأوضح ان الاختلالات تتضمن محدودية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في دفع عجلة النمو الاقتصادي إضافة إلى اختلالات في سوق العمل ناتجة عن استقطاب الحكومة للجزء الأكبر من العمالة الوطنية وما يخلقه ذلك الوضع من تحديات للحكومة في توفير فرص العمل للاعداد المتزايدة من المواطنين.

وذكر ان هذه الاختلالات ارتبطت بها ظاهرة تنامي الخلل في المالية العامة وبشكل خاص اعتماد الموازنة العامة للدولة بشكل أساسي على الإيرادات النفطية واحتلال بند المصروفات الجارية التي تشمل الأجور والمرتبات والامتيازات والتحويلات والإعانات المختلفة الجزء الأكبر من الإنفاق العام.

وبين في هذا السياق ان هذا الأمر هو الذي ينبغي التصدي له نظرا لما يؤدي إليه استمرار ذلك من اعباء ثقيلة ومتنامية على الوضع المالي للدولة مؤكدا ضرورة توجيه الإنفاق العام نحو التركيز على الدور التنموي للمصروفات الرأسمالية في مجال بناء وتنمية الطاقات الإنتاجية وتوفير مقومات النمو الذاتي والمستدام للاقتصاد الوطني.

وقال إن تعزيز جهود التنمية والتطوير والإصلاح كما خلصت إليه التقارير والدراسات المختلفة يستوجب في هذه المرحلة العمل على تقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي نحو التنظيم والإشراف وبما يعزز مشاركة القطاع الخاص لاستعادة دوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

وافاد بان ذلك يتحقق من خلال إعادة النظر في منظومة الحوافز والأجور وتحسين الخدمات الأساسية كالتعليم والتدريب والصحة والرعاية السكنية والبنية التحتية في الدولة.

وذكر ان الإصلاح المالي هو المدخل الأساسي للاصلاح الاقتصادي المنشود والذي يشمل تطوير المالية العامة بما يعزز دورها كاداة من ادوات السياسة الاقتصادية.

واكد في هذا الاطار ضرورة تكثيف الجهود للحد من النمو المتواصل للمصروفات الجارية للموازنة العامة والعمل على زيادة وتنويع مصادر إيرادات الموازنة العامة لتقليص اعتماد تلك الموازنة على الإيرادات النفطية التي تحددها ظروف ومعطيات «لاتملك السيطرة عليها ولا ينبغي الاعتماد عليها لسداد الالتزامات المتنامية للمصروفات الجارية».

وقال إنه انسجاما مع هذه السياسة فان إعداد تقديرات الاعتمادات لمصروفات الموازنة العامة يتم بعد معرفة دقيقة لطبيعة الاحتياجات المالية للجهات الحكومية المختلفة ومتابعة تلك الجهات لضمان الكفاءة والاستغلال الأمثل للاموال المرصودة في الموازنة لتنفيذ المشاريع والبرامج بما يحقق اهداف الخطة التنموية الشاملة للدولة.

- واوضح حمادة انه في إطار الاصلاحات المالية والاقتصادية التي اتخذت لمواجهة آثار وتداعيات تراجع اسعار النفط العالمية على اوضاع الموازنين الداخلية والخارجية اعتمد مجلس الوزراء في 14 مارس 2016 وثيقة الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي التي أعدتها لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الوزراء.

وبين ان الوثيقة تهدف الى تحقيق استدامة أوضاع المالية العامة من خلال اصلاح عدد من الاختلالات الراهنة وتضمنت ستة محاور للاصلاح المالي والاقتصادي اشتملت على 41 برنامجا منها برامج قصيرة الأجل واخرى متوسطة. وذكر ان المحور الأول هو زيادة الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق العام مشيرا إلى ان محور الإصلاح المالي يتضمن شقين الأول هو الإيرادات ويشمل استحداث ضريبة على ارباح الأعمال والشركات بمعدل 10 في المئة وتطبيق ضريبة القيمة المضافة بمعدل 5 في المئة من انشطة انتاج السلع والخدمات وإعادة تسعير السلع والخدمات العامة.

واضاف ان الشق الثاني يعنى بترشيد مصروفات كل الوزارات والجهات الحكومية ووقف إنشاء اجهزة حكومية او هيئات عامة جديدة ودمج او إلغاء بعض الهيئات والوزارات والإدارات العامة وترشيد الدعم مع ضمان استمراره ووصوله إلى الشرائح المستحقة له.

وافاد بان ان المحور الثاني هو إعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد ويشمل تنظيم ومراقبة النشاط الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص للدخول في مختلف القطاعات وتعزيز نظم الشراكة مع القطاع الخاص وتعزيز قوى السوق وضمان التنافسية واستفادة المواطنين من السلع والخدمات المنتجة ومكافحة الاحتكار.

واشار إلى ان المحور الثالث يستهدف تفعيل وزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ويتضمن دعم برامج التخصيص والتوسع في مساراتها في الأجل المتوسط من خلال تخصيص المشروعات العامة وزيادة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتمويل الميسر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وبين ان المحور الرابع يسعى لتفعيل مشاركة المواطنين في تملك المشروعات وتخصيص 40 في المئة من أسهم المشروعات ضمن برنامج نقل ملكية المشاريع العامة للمواطنين وتخصيص 50 في المئة من رأسمال المشاريع التي سيتم طرحها خلال السنوات 2016-2019 وفق نظام الشراكة بين القطاعين.

ولفت حمادة إلى ان المحور الخامس يهتم بإصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية حيث يستمر نطاق عمل هذا المحور على مدار سنتين تتضمن الأولى إصلاح الأجور ورفع كفاءة القوى العاملة في القطاع العام وتخطيط العمالة في القطاع الخاص في حين تتضمن الثانية تنفيذ نظام تقييم الأداء وتاهيل العمالة الوطنية.

واضاف ان المحور السادس المعني بالإصلاح الإداري والمؤسسي يتضمن الإجراءات المساندة لرفع كفاءة إدارة المالية العامة للدولة وتهيئة بيئة اعمال جاذبة للمستثمر المحلي والأجنبي وتطوير إدارة الضريبة وإقرار وتعديل وتطوير التشريعات.

وقال في هذا السياق إن وزارة المالية قامت بالعديد من الخطوات لضبط أوضاع المالية العامة ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2016-2017 من خلال إعادة النظر في الدعومات عبر اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء لهذا الغرض لترشيد الإنفاق وتوجيه الدعم إلى مستحقيه.

وبين أن من الخطوات ايضا بحث إعادة تسعير السلع والخدمات العامة في ضوء تكلفتها واسعارها بدول الخليج العربية للمساهمة في تنمية الإيرادات غير النفطية وإصلاح هيكل المالية العامة.